اقتصاد

الإفلات من العقاب الضريبي يخيف المغاربة

الرباط ـ **العربي الجديد**

نبهت جمعية الشفافية في المغرب إلى مخاطر تبني تدابير لتبرئة ذمة الأشخاص الذين يملكون أصولاً وممتلكات في الخارج غير معلنة للأغراض الضريبية، علماً أن الحكومة قررت رصد إيرادات تلك العملة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، غير أن الجمعية تحذر من مخاطر تكريس الإفلات من العقاب الضريبي. وأحدثت مساهمة إبرائية عبر قانون مالية العام الحالي لتبرئة ذمة الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات يحرمها قانون الصرف ومخالفات ذات صلة بمدونة الضرائب والتي تستدعي التصريح بالدخول والحاصلات والأرباح وزائد القيمة برسم الممتلكات العقارية والمنقولة والموجودات من العملات الأجنبية بالخارج.

ولاحظت جمعية الشفافية في المغرب في بيان لها مساء أول من أمس، أنه في أقل من عشر سنوات، تم اعتماد مسطرة للمساهمة الإبرائية ثلاث مرات، آخرها في عام 2024، إذ يتعلق هذا النظام بالدرجة الأولى بالأفراد الذاتيين المقيمين في المغرب والذين يملكون أصولاً وممتلكات في الخارج غير معلنة للأغراض الضريبية وغيرها. ويسمح هذا التوجه لهؤلاء الأشخاص بتسوية وضعهم الضريبي والقانوني من خلال إعلان الأصول المعنية ودفع مساهمة قدرها 5% من مبلغ الأصول المعلنة أو قيمتها. وتتعلق الفئة الثانية التي تشملها هذه المسطرة بالأشخاص الذاتيين والمعنويين الذين لديهم إقامة أو موطن ضريبي أو مقر اجتماعي في المغرب، ولديهم أصول أو ممتلكات في الخارج، بصورة تخالف أنظمة الصرف والتشريع الجبائي. ويتوجب على هؤلاء الأشخاص تحويل الأموال النقدية بالعملات الأجنبية إلى المغرب، وكذلك المنتجات الناتجة عن هذه الأموال، وإعلان العقارات المملوكة في الخارج، ودفع مساهمة إبرائية بنسبة 10% من قيمة العقارات المذكورة و2% من مبلغ السيولة بالعملة الأجنبية التي تُعاد إلى الوطن وبيعها في سوق الصرف. وأسند قانون المالية للعام الحالي إلى المصارف المعتمدة فتح حساب بالدرهم القابل للتحويل أو بالعملة في اسم الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين المعنيين من أجل إيداع الودائع بالعملة الأجنبية، كما فرض على تلك المصارف أن تقتطع من المنبع المساهمة الإبرائية وتدفعها إلى قابض إدارة الضرائب. وترصد الإيرادات المتأتية من المساهمة الإبرائية لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعية الذي ينتظر أن تصل موارده، بحسب قانون مالية العام الحالي إلى 2,5 مليار دولار. هذا ما يدفع الاقتصادي المتخصص في المالية العامة، محمد الرهج إلى تأكيد أن المساهمة الإبرائية كان الغرض منها الوصول إلى تسويات لدعم إيرادات الموازنة. ويشير الرهج في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن اعتماد عملية المساهمة الإبرائية قرن بعدم الكشف عن هوية الأشخاص المعنيين بها، إذ إن وفاءهم بتلك المساهمة يتم لدى المصارف التي تحول مبلغ المساهمة إلى الإدارة الضريبية، مؤكداً أن مسار تبادل المعلومات وإخراج المغرب من لائحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يجعل ممتلكات أولئك الأشخاص وأموالهم معلومة لدى السلطات المعنية.

بيع 5 ملايين سيارة صديقة للبيئة

باعت شركتا هيونداي موتور وكيا، أكبر شركتين لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية، أكثر من 5 ملايين سيارة صديقة للبيئة في السوق العالمية على مدار الـ 15 عامًا الماضية، وفقًا لما ذكره مسؤولون في الشركتين أمس الأحد.

باعت الشركتان ما مجموعه 5,11 ملايين وحدة من السيارات الصديقة للبيئة، بما في ذلك السيارات الكهربائية الهجينة (HEVs)، والمركبات الكهربائية الهجينة القابلة للشحن (PHEVs)، والمركبات الكهربائية (EVs)، والمركبات الكهربائية التي تعمل بخلايا الوقود (FCEVs)، اعتبارًا من نهاية يناير/ كلنون الثاني، متجاوزة علامة الخمسة ملايين بعد 15 عامًا من بدء بيع مثل هذه الطرز في عام 2009، وفقًا للمسؤولين.

(Getty)

لقطات

العراق: توصية بزيادة تخصيصات الإسكان

أوصت هيئة النزاهة الاتحادية، أمس، بزيادة تخصيصات صندوق الإسكان وإعادة إطلاق مبادرة البنك المركزي للسكن. وذكر بيان للهيئة تلقته وكالة الأنباء العراقية (واع)، أن «هيئة النزاهة اقترحت زيادة التخصيصات الماليّة لصندوق الإسكان؛ بغية تغطية أكبر شريحة من المُواطنين المُتقدّمين بطلبات منح قروض السكن، والتنسيق مع البنك المركزي العراقي لإعادة إطلاق مبادرة السكن ورصد التخصيصات اللازمة لذلك». وأضاف أن «الفريق المُوكّف في دائرة الوقاية الذي قام بزيارات إلى عدد من دوائر وزارة الإعمار والإسكان والبلديّات والأشغال العامّة؛ للاطلاع على المشاكل التي تعترض عملها، رصد عدم قيام وزارة الماليّة بصرف مبلغ الموازنة التشغيليّة للصندوق.

أسهم المالي تتراجع بمؤشر مسقط

تراجع المؤشر العام لسوق مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات أمس، بنسبة 0,2 بالمائة، عند مستوى 4775,9 نقطة، فاقداً 9,61 نقاط عن مستوياته في جلسة الخميس الماضي. وانخفض المؤشر العام أمس؛ بضغط من القطاع المالي المتراجع الوحيد أمس بنسبة 0,18 بالمائة؛ بضغط سهم الوطني العماني المتراجع بنسبة 5,09 بالمائة، وتراجع سهم الأنوار للاستثمارات بنسبة 1,18 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، ارتفعت مؤشرات قطاعي الخدمات والصناعة، ليصعد الأول 0,83 بالمائة؛ مع صدارة سهم إسم إم إن باور للرابحين اليوم بالنسبة ذاتها البالغة 9,64 بالمائة، وارتفع سهم بركاء للمياه والطاقة بنسبة 9,09 بالمائة. وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,19 بالمائة.

الأردن: فحص طبي للعاملات في المنازل

أكد الناطق الإعلامي لوزارة العمل الأردنية محمد الزيود أن الوزارة لا تصدر أي تصريح عمل للعاملات بالمنازل في المملكة إلا بعد استلامها تقريرا طبيا من وزارة الصحة يُثبت أن العاملة لائقة صحيا. وقال الزيود في بيان للوزارة أمس الأحد، إن صاحب المنزل لا يتسلم العاملة إلا بعد إجراء فحص طبي لها في وزارة الصحة يُثبت أنها لائقة صحيا، مؤكدا أنه في حال أثبت التقرير الطبي الصادر عن وزارة الصحة أن العاملة غير لائقة صحيا يلتزم صاحب مكتب الاستقدام بإعادتها إلى بلدها. وأوضح أن الفحوصات الطبية التي تُجرى للعاملة في بلدها هي فحوصات أولية لا يُستند عليها لإصدار أي تصريح عمل للعاملين في المنازل في الأردن.

كل تلك المليارات المتدفقة على مصر

مصطفى عبد السلام

بات في حكم المؤكد أن هناك دعماً إقليمياً ودولياً غير مسبوق للاقتصاد المصري سواء للعام الجاري أو السنوات الأربع المقبلة، وأن هذا الدعم لم يكن أحد يتخيل حدوثه قبل شهر من الآن.

فالإمارات أعلنت بالفعل ضخ 35 مليار دولار في شرايين الاقتصاد وفي شكل استثمارات مباشرة، منها 24 مليار دولار قيمة صفقة رأس الحكمة. وصندوق النقد الدولي وافق على رفع قيمة القرض الممنوح لمصر إلى 8 مليارات دولار، فضلاً عن 1,25 مليار دولار سيتم الحصول عليها من صندوق الاستدامة البيئية التابع للصندوق.

وهناك قرض بقيمة 3 مليارات دولار حصلت عليه الحكومة من البنك الدولي في إطار حزمة قروض ضخمة سيتم الحصول عليها من الصندوق والبنك والمملكة المتحدة واليابان. وتجري الحكومة مفاوضات إضافية للحصول على قروض ضخمة من جهات أخرى بقيمة 20 مليار دولار.

وأمس أعلن الاتحاد الأوروبي حزمة تمويل ضخمة لمصر بقيمة 7,4 مليار يورو (أي ما يعادل 8,06 مليار دولار) تمنح على مدى السنوات الأربع المقبلة منها مليار يورو بشكل عاجل.

هذا الدعم غير المحدود يطرح أسئلة حول سر تدفق كل هذه المليارات على الاقتصاد المصري في هذا التوقيت وخلال فترة قصيرة رغم أن بعض المؤسسات المانحة وكانت متشنجة تجاه مصر قبل حرب غزة، وهل ستستفيد الحكومة من تلك الأجواء الإيجابية في البحث عن حلول حقيقية لأزمات الاقتصاد، حلول تخرج عن الاعتماد المفرط على القروض والمساعدات والأموال الساخنة.

ويبقى السؤال الأهم: ما الذي تريده تلك المؤسسات الداعمة من مصر مقابل ضخ كل تلك المليارات التي تم الإفراج عنها في أوقات قصيرة جداً، لا أظن أن هذا التحرك لوجه الله ولإنقاذ المواطن المصري من الغلاء والديون وتهاوي العملة، وهنا نطرح عدة أسئلة فرعية أبرزها: هل التحرك بهدف دعم الاستقرار في المنطقة وفي القلب منها مصر، أم رغبة الممولين في حدوث مزيد من خنق أهالي غزة كما تذهب بعض التحليلات، أم أن الأمر يتعلق باللاجئين المقيمين في مصر، أم أن الأمر ينحصر في مساعدة مصر على محاربة الهجرة غير المشروعة التي يمكن أن تتدفق نحو القارة الأوربية.

من المبكر الإجابة عن تلك الأسئلة في ظل تكتم كل الأطراف الفاعلة على الشروط المصاحبة لضخ تلك الأموال سواء كانت في شكل استثمارات كما هو الحال مع الإمارات ومشروع رأس الحكومة، أو قروض كما حدث مع صندوق النقد والبنك الدوليين، أو مساعدات ومنح لا ترد كما هو الحال مع الاتحاد الأوربي.

«المرصد الأردني» يندد بمواصلة الاحتلال التنكيل بالعمال الفلسطينيين

عمّان ـ **العربي الجديد**

يبحث المرصد العمالي في الأردن، بالتعاون مع جهات فلسطينية وإقليمية ودولية، ملاحقة دولة الاحتلال على جرائمها بحق العمال الفلسطينيين وقطع أرزاقهم والتنكيل بهم وتعريضهم للخطر.

وقال رئيس المرصد العمالي في الأردن، أحمد عوض، لـ«العربي الجديد»، إنه سيتم التشاور مع الاتحاد العام لنقابات فلسطين والمنظمات العربية والعالمية المختصة، لدراسة السبل اللازمة لملاحقة إسرائيل أيضا على جرائمها بحق العمال وخسائرهم وفقدانهم لوظائفهم وتدمير البنى التحتية الخاصة بالعمال. وشدد عوض في تصريحاته على أن جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق قطاع غزة ما تزال تتوالى، مع استمرار العدوان على القطاع والفلسطينيين في الضفة الغربية. وأضاف أنه يجب الانتباه دولياً إلى حجم الاعتداءات التي يرتكبها الاحتلال بحق العمال الفلسطينيين وتنكيله بالبنى التحتية والمنشآت والخسائر التي لحق بهم، إضافة إلى الأوضاع المأساوية التي يعانونون منها وقد أصبحوا بلا عمل أو مأوى. وكان رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، شاهر سعد، قال إن 240 ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في سوق العمل في الداخل المحتل قبل العدوان على غزة، منهم 195 ألفا منظمون ولديهم مختلف أنواع التصاريح، و19 ألف عامل من قطاع غزة فقدوا أعمالهم جميعاً. وأضاف سعد، في تصريحات خاصة نلقها عن «المرصد العمالي الأردني»، أن رواتب هؤلاء العمال قُدرت بنحو 370 مليون دولار، أي ما يقارب 262 مليون دينار أردني شهريا. ومع دخول الشهر السادس من العدوان وبداية شهر رمضان، فإن هؤلاء العمال أصبحوا بلا دخل يعيل أسرهم، فيما قُدرت خسائر العمال الفلسطينيين خلال الخمسة أشهر السابقة بنحو مليار و77 مليون دولار، أي ما يقارب 764 مليون دينار أردني. وقال إن هذا الوضع المأساوي جعل العديد من الأسر تعاني مادياً واقتصادياً. وبيّن سعد أن هناك العديد من العمال بدأوا ببيع أثاث بيوتهم، وبعضهم الآخر فتح بسطات في شوارع مختلف المدن والقرى، محاولة منهم للارتزاق لإعالة أسرهم والتزاماتهم، خاصة خلال شهر رمضان. وقصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، في السابع من مارس/آذار، مقر الاتحاد في مدينة غزة المكون من خمسة طوابق، وملحق به العديد من المرافق المهمة التي تقدم خدمات عديدة لآلاف العمال والمجتمع الفلسطيني.

مال وسياسة

الحرب تطاول رأس الرجاء الصالح: خنق اقتصاد الاحتلال

اتسعت رقعة حرب السفن لتشمل رأس الرجاء الصالح في خطوة يستهدف فيها الحوثيون خنق الاقتصاد الاسرائيلي، وردا على الهجمات الاميركية البريطانية على صنعاء ومدن يمنية

صنعاء ـ **محمد راجح**

في تطور لافت، قررت جماعة الحوثي اليمنية توسيع نطاق عملياتها التي تستهدف مرور السفن الإسرائيلية والمتجهة إلى موانئها من أي جنسية كانت، والسفن الأميركية والبريطانية، في البحرين الأحمر والعربي، لتشمل المحيط الهندي ورأس الرجاء الصالح الذي اتخذت منه سفن الملاحة الدولية ممراً بديلاً للشحن التجاري الدولي. وعزت جماعة الحوثي هذا التطور الذي أنتهجته في التصعيد بعد نجاحها في فرض قرارها منع السفن الإسرائيلية من الملاحة في البحرين الأحمر والعربي، ونتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي في ارتكاب المجازر المروعة وحرب الإبادة الجماعية والحصار في حق سكان غزة. وفي خطوة مهمة ومتقدمة أعلنت الجماعة بعد خطاب لزعيمها في 14 مارس/ آذار الجاري، عن توجّهها لمنع عبور السفن المرتبطة بإسرائيل حتى تلك التي تمر عبر المحيط الهندي، ومن جنوب أفريقيا باتجاه طريق الرجاء الصالح. واعتبر الناطق الرسمي باسم الجماعة، محمد عبد السلام، أن تمادي العدوان الإسرائيلي على غزة فرض على اليمن الاتجاه نحو التصعيد بمطاردة السفن الإسرائيلية في المحيط الهندي، ومنعها من الإبحار باتجاه الرجاء الصالح، داعياً شركات الشحن الدولية المرتبطة بإسرائيل أن تأخذ هذا التصعيد بكل جدية، وأن تدرك أن أي سفينة لها صلة بإسرائيل عرضة للصواريخ اليمنية. وبحسب مصادر مسؤولة في صنعاء، قد استبقت جماعة الحوثي خلال الأيام الماضية الإعلان الرسمي بتنفيذ ثلاث عمليات في المحيط الهندي باتجاه رأس الرجاء الصالح الذي يبعد أكثر من 5 آلاف كيلومتر عن أقرب منطقة تسيطر عليها القوات العسكرية البحرية التابعة للحوثيين.

تغيير استراتيجي

وتعليقاً على هذه التطورات المتعلقة باضطرابات البحر الأحمر قال الخبير في الشؤون البحرية علي هزاع، لـ«العربي الجديد»، إن رأس الرجاء الصالح كان خياراً صعباً ومكلفاً للغاية للملاحة البحرية إلى كونه رأساً صخرياً يقع جنوب غربي دولة جنوب أفريقيا، حيث يتمثل مسار السفن عبره من الجنوب بدرجة رئيسية إلى الشرق من مدينة كيب تاون العاصمة التشريعية لجنوب أفريقيا التي يبعد عنها رأس الرجاء الصالح بنحو 140 كيلومتراً. وفق خبراء اقتصاد يمنيين فإن إعلان سلطة صنعاء نقل المعركة من البحر الأحمر وخليج عدن إلى المحيط الهندي والمنطقة المحاذية للقرن الأفريقي التي تمر منها السفن القادمة والمتجهة من رأس الرجاء الصالح وإليه، بمثابة تغيير استراتيجي في مسار المعركة التي تخوضها صنعاء ضد السفن الإسرائيلية، والهدف منه إطباق الحصار على الملاحة الإسرائيلية، وذلك في إطار الضغط اليمني على الاحتلال بهدف وقف الحرب ورفع الحصار عن قطاع غزة.

> تصاعد مخاوف التجارة العالمية... وارتفاعات جديدة في تكلفة الشحن

ويشير هزاع إلى أن التطورات الأخيرة ستؤدي إلى ارتفاع جديد في تكاليف شحن الحاويات وتأخير تسليم البضائع، إضافة إلى تبعات ما يحدث في البحر الأحمر وخليج عدن، فقد يسبّب كل ذلك اضطراب سلاسل التوريد العالمية وتعطيل الموانئ الإسرائيلية التي تتكبد خسائر فادحة.

استهداف اقتصاد الاحتلال

الباحث الاقتصادي رشيد الحداد ينقلنا إلى نقطة أخرى، فيقول في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»: رغم تأثير عمليات البحر الأحمر وخليج عدن على اقتصاد إسرائيل، سيكون للتطور الجديد في المعركة أضرار كبيرة على اقتصاد الاحتلال الذي يستمر في عدوانه وحصاره لقطاع غزة، كما يأتي ذلك بالرغم من الخسائر التي تتكبدها التجارة الإسرائيلية نتيجة لتأخيرات تصل إلى 3 أسابيع إضافية، وتكاليف شحن إضافية بفارق 6 آلاف دولار لكل حاوية.

ويضيف الحداد، أنه مع منع السفن المرتبطة بإسرائيل من عبور الرجاء الصالح ستكون تجارة الكيان مع آسيا والتي تمثل نحو 60% من تجارته قد توقفت تماماً، وهذه الخطوة تمثل ضربة قاصمة لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، وستظهر آثارها خلال الأسابيع القادمة. ونفذت جماعة الحوثي منذ 19 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي 2023، نحو 70 عملية استهدفت فيها السفن التجارية وناقلات النفط في البحرين الأحمر والعربي منها حوالي 40 عملية أعلنتها رسمياً، في حين سبّبت هذه العمليات تعطيل أكثر من 15% من حركة الملاحة البحرية العالمية، الأمر الذي دفع شركات الملاحة العالمية إلى اتخاذ طريق رأس الرجاء الصالح الأطول والأكثر كلفة حول أفريقيا.

مخاوف الشحن العالمي

تبدي مؤسسات مالية واقتصادية وشركات الشحن التجاري مخاوفها من تفاقم أزمة جديدة في سلاسل الإمداد بسبب ما يجري في البحر الأحمر وباب المندب والذي أدى إلى تعليق شركات الشحن الكبرى، منها ميرسك، وهاباغ لويد، عملياتها عبر قناة السويس لتجنب طريق البحر الأحمر، وتعيد توجيه السفن حول طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما يضيف 3000 إلى 3500 ميل بحري (5500 إلى 6500 كم) وسبعة إلى 10 أيام إبحار لرحلة معتادة بين أوروبا وآسيا. ويمكن أن تستوعب المسافة الإضافية ما بين 700 ألف إلى 1,9 مليون حاوية قياسية مكافئة (وحدات شحن تعادل عشرين قدماً) من سعة الشحن بحسب التقديرات. كما تنعكس التكاليف الإضافية للرحلة حول رأس الرجاء الصالح - والتي تشمل ما يصل إلى مليون دولار من الوقود لكل رحلة ذهاباً وإياباً - في ارتفاع أسعار الشحن. وفق بيانات حديثة، سبّبت الهجمات التي قام بها الحوثيون في البحر الأحمر، ضد السفن المتعاونة مع الاحتلال الإسرائيلي، أكبر تحويل لمسارات التجارة الدولية منذ عقود، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف وطول أمد الرحلة في ما يخص شركات الشحن في الأماكن البعيدة مثل آسيا وأميركا الشمالية، وهدد بحدوث تداعيات اقتصادية على سلاسل التوريد العالمية. وفي الوقت الذي تجد فيه أكثر من 500 سفينة حاويات صعوبة بالغة في الإبحار عبر البحر الأحمر من قناة السويس وإليها واستخدام ممرات أخرى مكلفة للغاية؛ لم تنجح الضربات الانتقامية المتكررة من الولايات المتحدة وحلفائها، فضلاً عن العملية البحرية المتعددة الجنسيات للقيام بدوريات في المياه، في إيقاف هجمات الحوثيين التي تقول الجماعة إنها تقوم بها رداً على عمليات الإبادة الجماعية في غزة.

سفينة الشحن البريطانية «روبيمار» أثناء غرقها بعد استهدافها من الحوثيين (Getty)

جوانب قانونية

تحتل الممرات المائية في المنطقة، بحسب خبراء اقتصاد ومختصين في الشؤون البحرية، مساحة واسعة من الاهتمام نظراً إلى طول الساحل اليمني الممتد إلى أكثر من 2000 كيلومتر، إضافة إلى إطلال اليمن على مضيق باب المندب الممر الرئيسي للسفن العملاقة الناقلة للنفط مما يجعل حجم نشاط الملاحة البحرية في اليمن كبيراً حيث تمر قرابة 20 ألف سفينة سنوياً في المياه الإقليمية اليمنية تدخل منها ما بين (3000- 3500) سفينة إلى الموانئ اليمنية.

بدوره، يتطرق المستشار القانوني محمد عباس، في هذا الصدد لـ«العربي الجديد»، إلى نقطة مهمة في هذه الأحداث المتصاعدة في الممرات المائية وتدخل امريكا وبريطانيا في قصف عدد من المناطق اليمنية بين وقت وآخر رداً على هجمات الحوثي، بالإشارة إلى أنهما ترتكبان مخالفات لأنظمتها البرلمانية، وتتجاوزان القوانين التي تطبقها هاتان الدولتان، وتستهدفان اليمن من دون العودة كما تنص قوانينهما في مثل هذه الحالات إلى مجالسهما البرلمانية. وبحسب عباس يضعها هذا الأمر في موضع المساءلة من المشرعين البرلمانيين، خصوصاً أنهما لم تتخذا أي موقف تجاه العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة بعد وصول ما ترتكبه من مجازر وحرب إبادة جماعية إلى محكمة العدل الدولية. الجدير بالذكر أن عمليات المحيط الهندي تُربك قوات حماية «الازدهار» في البحر الأحمر وخليج عدن وفق الباحث الاقتصادي رشيد الحداد، الذي أكد أنه في حال تصعيد عمليات تحالف حماية الازدهار، فستعلن صنعاء استهداف مزيد من السفن التجارية الأميركية والبريطانية، ثم تعقيد الأمور وتعطيل مزيد من الإمدادات التجارية.

عقوبات على شركة تدعم الحوثيين

اعلنت وزارة الخزانة الاميركية، ادراج شركة شحن مسجلة في جزر مارشال على قائمة العقوبات، لتورطها في التجارة غير المشروعة نيابة عن جماعة الحوثي. وحسب وكالة الانباء اليمنية التابعة للحكومة الشرعية «سبا نت» اوضحت وزارة الخزانة الاميركية في بيان، ان مكتب مراقبة الاصول الاجنبية التابع للوزارة اتخذ اجراءات عقابية ضد شركة الشحن «فيشو ان» التي تورطت سفينتها «ليدي صوفيا» في شحنات غير قانونية الى الصين، لدعم فيلق القدس التابع للحرس الثوري الايراني، و توفير الدعم المادي للحوثيين.

بروفايل

اعرب الثمانيني انغوس ديتون، الحائز على جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد لعام 2015، عن ضرورة مراجعة الاقتصاديين رؤيتهم وتغييرها إن تطلب الامر في ظل التطورات والأزمات التي تواجه الاقتصاد العالمي

أنغوس ديتون

مصطفى قماس

«مثل الكثيرين غيري، وجدت نفسي أغير رأيي في الفترة الأخيرة، وهي عملية محبطة بالنسبة لشخص كان اقتصادياً ممارساً لأكثر من نصف قرن من الزمان»، تلك حقيقة صدح بها الثمانيني الاقتصادي أنغوس ديتون ANGUS DEATON، أستاذ دوايت أيزنهاور الفخري للاقتصاد والشؤون الدولية في كلية الشؤون العامة والدولية والاقتصاد في جامعة برينستون والحائز على جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد لعام 2015، بعد التأمل في توقعات الاقتصاديين التي لم تستطع الإحاطة بالواقع والتوصل إلى توقعات تقترب منه، الأمر الذي يدفعه إلى الدعوة إلى «إعادة النظر في رؤيتنا للاقتصاد». كان الأميركي البريطاني ديتون استحق في عام 2015 جائزة نوبل مكافأة له على بحوثه التي انصبت على الاستهلاك والفقر، وكان انشغل في أبحاثه بمقاربة كيفية توزيع المستهلكين نفقاتهم، والكيفية التي يستهلك بها المجتمع ويدخر، وانكب على دراسة كيفية قياس رفاه الفرد.

حاول عبر كتابه «الهروب الكبير: الصحة، والثروة ومصادر عدم المساواة»، الذي نشر قبل أحد عشر عاماً، رسم المسار الذي اتخذه رفاه البشرية على مدى قرنين ونصف قرن، وهو ما تجلى عبر إطالة أمل الحياة وتقلص بعض الأمراض، غير أنه يشدد على أن ما تحقق من تقدم رافقه اتساع دائرة عدم المساواة.

وقد تمكن من جذب اهتمام الإعلام إليه عبر بحث أنجزه بمعية اقتصادي آخر حائز على جائزة نوبل هو دانييل كانمان، حيث اعتبرا أنّ المال يجلب السعادة، لكن بأكثر من 75 ألف دولار سنوياً، إذ يتيح هذا السقف إنجازاً ما يتيح لهم تحقيق رفاههم العاطفي، كان يقضيا وقتاً مع أشخاص عزيزين عليهم وتجنب الألم والمرض واستثمار أوقات الفراغ.

غير أن ديتون يعود في سياق الأزمات التي تزج حالياً بالعالم إلى حالة من عدم اليقين، أفضت إلى إبراز عدم تمكن الاقتصاديين بنماذجهم المرجعية من توقعها، كي ينبه في مقال هو أقرب إلى النقد الذاتي نشر في مارس/ آذار الجاري في مجلة «التمويل والتنمية»، المرجع أن يستفيد الفلاسفة والمؤرخون وعلماء الاجتماع أيضاً من التفاعل نفسه».

جوائز قانونية

تحتل الممرات المائية في المنطقة، بحسب خبراء اقتصاد ومختصين في الشؤون البحرية، مساحة واسعة من الاهتمام نظراً إلى طول الساحل اليمني الممتد إلى أكثر من 2000 كيلومتر، إضافة إلى إطلال اليمن على مضيق باب المندب الممر الرئيسي للسفن العملاقة الناقلة للنفط مما يجعل حجم نشاط الملاحة البحرية في اليمن كبيراً حيث تمر قرابة 20 ألف سفينة سنوياً في المياه الإقليمية اليمنية تدخل منها ما بين (3000- 3500) سفينة إلى الموانئ اليمنية.

بدوره، يتطرق المستشار القانوني محمد عباس، في هذا الصدد لـ«العربي الجديد»، إلى نقطة مهمة في هذه الأحداث المتصاعدة في الممرات المائية وتدخل امريكا وبريطانيا في قصف عدد من المناطق اليمنية بين وقت وآخر رداً على هجمات الحوثي، بالإشارة إلى أنهما ترتكبان مخالفات لأنظمتها البرلمانية، وتتجاوزان القوانين التي تطبقها هاتان الدولتان، وتستهدفان اليمن من دون العودة كما تنص قوانينهما في مثل هذه الحالات إلى مجالسهما البرلمانية. وبحسب عباس يضعها هذا الأمر في موضع المساءلة من المشرعين البرلمانيين، خصوصاً أنهما لم تتخذا أي موقف تجاه العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة بعد وصول ما ترتكبه من مجازر وحرب إبادة جماعية إلى محكمة العدل الدولية. الجدير بالذكر أن عمليات المحيط الهندي تُربك قوات حماية «الازدهار» في البحر الأحمر وخليج عدن وفق الباحث الاقتصادي رشيد الحداد، الذي أكد أنه في حال تصعيد عمليات تحالف حماية الازدهار، فستعلن صنعاء استهداف مزيد من السفن التجارية الأميركية والبريطانية، ثم تعقيد الأمور وتعطيل مزيد من الإمدادات التجارية.

مال وناس

الأردن: مطالب بتعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء

دفع تراجع مستويات المعيشة وتآكل المداخيل، الشارع الاردني إلى المطالبة بتعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تعزيز الحماية الاجتماعية وتخفيض أعداد الفقراء، يشكل أحد المطالب الأساسية في الأردن، نتيجة لتراجع مستويات المعيشة وتآكل المداخيل وارتفاع البطالة. وآخر بيانات رسمية عن الفقر في الأردن تعود إلى عام 2010 والتي أظهرت أن نسبته بلغت 14,4%، فيما قال مسؤولون إن النسبة المحدثة تقدّر بحوالي 15,5%، فيما حددتها مؤسسات دولية بأكثر من ذلك.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه الإعلان رسمياً عن بيانات ونسب الفقر، أكدت جهات مختصة وخبراء أهمية تعزيز الحماية الاجتماعية وتوزيع مخصصات شبكات الأمان الاجتماعي بعدالة بين المواطنين، بما يحد من الفقر ويساهم في تحسين معيشة الفئات المستهدفة من الشرائح الفقيرة ومتدنية الدخل.

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن نسبة الفقر في الأردن ارتفعت خلال السنوات الماضية، وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار وتآكل المداخيل وتراجع مستويات المعيشة وزيادة البطالة بشكل كبير. وأضاف أن شبكة الأمان الاجتماعي التي تطبقها الحكومة تعمل إلى حد ما لمساعدة الشرائح الفقيرة ومتدنية الدخل، لكنها لا تستطيع تخفيض معدلات الفقر، وأن ذلك يحتاج إلى سياسات اقتصادية موجهة للحد من البطالة وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة. وهذا ما تم تضمينه في رؤية التحديث الاقتصادي وانطلقتها الحكومة قبل عامين تقريبا وتستهدف توفير مليون فرصة عمل وزيادة النمو.

وأكد أهمية الإعلان رسمياً عن نسبة الفقر وفقا للمسوحات المحدثة، حتى يتم توجيه السياسات والبرامج الحكومية بالشكل الذي يحسّن الأوضاع المعيشية ويقلل أعداد الفقراء. الخبير الاقتصادي منير أبودية قال في قراءة تحليلية له: لقد كانت هناك محاولات متواصلة لتأجيل الإعلان عن نسب الفقر في الأردن عدة مرات، بالرغم من وعود رسمية بالكشف عن معدلات الفقر في الربع الأول من العام الماضي، بعد الانتهاء من نتائج مسح نفقات دخل الأسر الذي تقوم به دائرة الإحصاءات العامة؛ حيث كان آخر مسح قامت به الدائرة في عام 2018.

وأضاف: لكن لأسباب مختلفة تم تأجيل الإعلان عن معدلات الفقر بعد الاجتماع مع مجلس النواب للربع الثاني، ثم تم تأجيله للربع الأخير، وسرعان ما تغير ليكون الموعد النهائي خلال الربع الأول من العام الحالي، أي أن الموعد سينتهي بعد أيام.

وقدّر تقرير أطلس أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 عدد الفقراء في الأردن بنحو 3,98 ملايين شخص، أي بنسبة 35% من عدد سكان الأردن والبالغ 11,3 مليون نسمة، وهذه النسبة أعلى بكثير من النسبة التي توقعتها الحكومة عام 2021 والتي كانت بحدود 24%، وأرجعت ارتفاع نسب الفقر إلى أزمة فيروس كورونا وتداعياتها على حياة المواطن والقطاعات الاقتصادية. وقال إنه لا شك أن الأزمات السياسية والحروب التي تشتعل في المنطقة تلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني. المرصد العمالي الأردني طالب الحكومة بضرورة معالجة الفجوات التي تعاني منها منظومة الحماية الاجتماعية بشكل يضمن تعزيز مسارات العدالة الاجتماعية التي تراجعت بشكل ملموس خلال العقود الماضية. وقال إن السياسات الحكومية الناظمة للحماية الاجتماعية تقوم على توفير مداخيل منخفضة جداً للفقراء. وطالب المرصد الحكومة بضرورة إعادة النظر في مجمل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، والتوجه نحو الاستثمار في الحمايات الاجتماعية بمختلف أبعادها، وزيادة فاعلية الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والتشغيل ومراجعة السياسات الضريبية لتكون أكثر عدلا.

المواطنون يعانون من تراجع حاد في مستويات المعيشة (فرانس برس)

مصر

«رأس الحكمة» يفجر مخاوف بيع الأصول

القاهرة ـ **عادل صبري**

كم عدد الأصول مثل مشروع «رأس الحكمة» التي يمكن أن تبيعها مصر للتخفيف من الأزمة الاقتصادية؟ سؤال كبير يُفرض على الساسة والاقتصاديين، في أحاديثهم اليومية، عندما يتحدثون حول سبل خروج البلاد من أزمة مالية خانقة، تحمل الإجابة عن الأسئلة معارضة حادة لفكرة بيع الأصول العامة للأجانب، خاصة الأراضي الشاسعة التي تثير شجوناً متعلقة بالسيادة الوطنية، والتفريط في ثروات الأجيال الجديدة، لحل أزمة العملة في الأجل القصير، والتي وقعت نتيجة الإنفاق الحكومي المفرط، المستمر منذ عام 2014. تشير دراسة اقتصادية لمعهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط بواشنطن، صدرت مؤخراً، إلى أن صفقة رأس الحكمة التي تعد واحدة من أكبر صفقات القابضة المتحدة على ساحل البحر المتوسط، لم تكن حلاً سحرياً لإنقاذ مصر من أسوأ أزماتها الاقتصادية، في التاريخ الحديث. تشير الدراسة للخبير الاقتصادي يحيى شوكت، إلى أن توقيع اتفاقية شراكة بين الحكومة المصرية وأبو ظبي، بقيمة 35 مليار دولار، لتطوير المنطقة التي تبلغ 40 ألفاً و600 فدان، لمساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها بالعملة الأجنبية، بما مهد لانفاق جديد مع الصندوق الدولي ادى إلى خفض في قيمة العملة، بنحو 60% مقابل الدولار، باعتباره شرطاً رئيسياً للصندوق.

تبين الدراسة أن الصفقة المعقدة، أشادت بها الحكومة، باعتبارها أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ البلاد، ونموذجاً لشراكات استثمارية مستقبلية، يمكن أن تحقق إيراداً لا يقل عن 150 مليار دولار، خلال مراحل التنفيذ، مع حصول الدولة على 35 مليار دولار خلال شهرين. تبين الدراسة الاقتصادية التي نشرت باللغة الإنجليزية الأسبوع الماضي، أن مساحة رأس الحكمة تساوي جميع أراضي المشروع، بالإضافة إلى 20 مليار دولار سيتم دفعها بعد شهرين، 6 مليارات منها مع ما يعادل الجنيه المصري أيضاً.

بين شوكت أن قلة التفاصيل حول طبيعة تطوير رأس الحكمة تجعل من الصعب تقدير ما ينطوي عليه الرقم المتوقع وفقاً لتصريحات رئيس الوزراء مصطفى مدبولي والتي قدرها بنحو 150 مليار دولار، خلال مدة المشروع، مرجحاً أن بيع منطقة كبيرة بهذا الحجم، بدل على اتجاه عن الأراضي الزراعية بمساحات تصل إلى 100 ألف فدان في منطقة توشكا على حدود مصر مع السودان، لشركة الراجحي الاستثمارية السعودية، و40 ألف فدان في العوينات وتوشكا لشركة الظاهرة الإماراتية. توضح الدراسة أن صفقة التنازل عن رأس الحكمة، هي مجرد صفقة مالية افتراضية، مبينة أن مبلغ 35 مليار دولار المقرر دخوله إلى الاقتصاد المصري، ليس بالضرورة أن يوجه إلى خزائن الدولة، لأنه مقسم إلى شريحتين، 15 مليار دولار عند التوقيع، من بينها 10 مليارات فقط هي بمثابة ضخ جديد للنقود، والجزء المتبقي وديعة إماراتية في البنك المركزي، سيتم تبادلها عبر مقاصة بالجنيه، لاستخدامها في رأسمال المشروع، بالإضافة إلى 20 مليار دولار سيتم دفعها بعد شهرين، 6 مليارات منها مع ما يعادل الجنيه المصري أيضاً.

بتأجير جزء من أراضي المشروع لشركات أخرى لتطويرها من الداخل، وأن أرباح المشروع تأتي من بيع المنازل الشاطئية وتأجير غرف الفنادق وبيع الأراضي وتأجيرها، من الباطن، بما يبشر بأن الأمور قد تسير جيداً وتحقق ربحاً أو تفشل وتسبب خسارة لهيئة المجتمعات العمرانية، شريكة الجانب الإماراتي في النجاح والفشل في المشروع. تكشف الدراسة أن إيرادات بيع أراضي رأس الحكمة، لا تمثل أرباحاً صافية للحكومة، كما هو الحال في باقي تعاملات هيئة المجتمعات العمرانية، في وقت ستحتاج المنطقة إلى مشروعات بنية أساسية، منها محطات الطاقة ومياه للشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات بما يضيف أعباء مالية على الدولة وهيئة المجتمعات العمرانية بعشرات الملايين من الدولارات، لجلب الناس إلى رأس الحكمة، بما يعني ضرورة خصم التكاليف والديون الدولارية المترتبة على هذه المشروعات من دخل رأس الحكمة بالدولار.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أخبار

انخفاض التضخم الشهري في قطر

انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في قطر لشهر فبراير/شباط الماضي بنسبة 0,34 % مقارنة بيناير/كانون الثاني 2024، في حين ارتفع بنسبة 2,70 % قياساً بالشهر المماثل من 2023.

ويضم المؤشر الذي يقيس التضخم، 12 مجموعة رئيسية من السلع الاستهلاكية، تندرج تحتها 737 سلعة وخدمة، وتم احتسابه على سنة أساس 2018، تبعاً للنتائج المحسوبة من بيانات مسح إنفاق دخل الأسرة (2017 - 2018).

وأفاد جهاز التخطيط والإحصاء، في بيان وفقاً لوكالة الأنباء القطرية «قنا» أمس الأحد، بأن الانخفاض الشهري يعزى إلى انخفاض في خمس مجموعات وهي: مجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 1,82%، تلتها مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1,34%، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 0,34 %، ومجموعة النقل بنسبة 0,28 %، ومجموعة الغذاء والمشروبات بنسبة 0,20 %. في المقابل حدث ارتفاع في مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 1,49%، تلتها مجموعة الاتصالات بنسبة 0,25%.

تراجع صادرات الخليج إلى أميركا

أظهرت بيانات اقتصادية انخفاض قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الولايات المتحدة الأميركية، بنسبة 25% خلال شهر يناير/ كانون الثاني 2024. وبلغت صادرات دول المنطقة خلال الفترة المُحددة نحو 1,886 مليار دولار، مقارنة مع 2,516 مليار دولار، في شهر يناير عام 2023؛ وفق أحدث البيانات الحكومية الأميركية التي

اطلع عليها «مباشر».

وفي الوقت نفسه، ارتفعت قيمة واردات دول الخليج من الولايات المتحدة خلال الفترة إلى نحو 3,627 مليارات دولار، مقارنة مع 3,174 مليارات دولار في يناير 2023.

وسجل الفائض التجاري بين الدول الخمس نحو 1,74 مليار دولار لصالح الولايات المتحدة خلال يناير 2024، مقابل عجز بقيمة 658,5 مليون دولار في الشهر المقابل من 2023. وشكّلت صادرات السعودية إلى أميركا الجزء الأكبر من تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مستحوذة على 56,2% من إجمالي صادرات المنطقة.

دعم الثروة الحيوانية في العراق

أكدت وزارة الزراعة، أن إجراءات دعم أسعار اللحوم لا تقتصر على شهر رمضان ولن تتوقف، مشيرة إلى أنها خصصت خمسة مليارات دينار لدعم مربي الجاموس. وقال وكيل الوزارة مهدي سهر الجبوري، لوكالة الأنباء العراقية (واع) إن «الحكومة والوزارة اتخذت عدة إجراءات وقرارات من أجل مواجهة ارتفاع أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية في شهر رمضان، من ضمنها السماح باستيراد المواشي الحية لأغراض الذبح وأيضاً لأغراض التربية، بالإضافة إلى استيراد اللحوم الحمراء من البلدان الخالية من الإصابات، حسب النشرة الصادرة من منظمة الصحة العالمية الحيوانية خاصة بعد القرارات الأخيرة الصادرة من مجلس الوزراء، بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50 % على استيراد المواشي من خارج العراق». وأضاف الجبوري أن «الوزارة ستقدم دعماً إلى مربي الحيوانات، خاصة في جنوب العراق، ومربي الجاموس بقيمة خمسة مليارات دينار، من أجل شراء الأعلاف وتوزيعها مجاناً، وكذلك توزيع الذرة الصفراء على المربين في عموم محافظات البلاد وبأسعار مدعومة».

مال وسياسة

تعجّل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من إفلاس مؤسسة التأمين التي باتت مطالبة بدفع تعويضات ومعاشات للمتضررين فضلاً عن المتقاعدين، ما أربك حسابات المؤسسة التي أصدرت بيانات صادمة بأن الإفلاس قد يحدث مبكراً بنحو 8 سنوات عمّا كان مقدراً

سقوط الرفاه الإسرائيلي

الحرب تعجّل بإفلاس مؤسسة التأمين

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أربكت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حسابات مؤسسة التأمين الوطني في دولة الاحتلال، التي دقت ناقوس الخطر من تفاقم مشكلاتها المالية والوصول إلى الإفلاس في أفق عام 2036 بدلاً من عام 2044 في ظل العديد من المتغيرات، الأمر الذي يهدد دولة الرفاه التي طالما كان يروّج لها قادة الاحتلال. وكشفت مؤسسة التأمين الوطني في تقرير عرضته على لجنة المالية في الكنيست، يوم الخميس الماضي، أنها ستعجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المستفيدين بعد نحو 12 عاماً. ويستند التقرير على الأعوام الماضية حتى نهاية العام الماضي 2023، إذ لا يشمل آثار الحرب على غزة التي ربما أدت إلى تفاقم حالة التأمين الوطني، وفق صحيفة «كالكاليست» الإسرائيلية، الأمر الذي دعا وزير العمل، يوآف بن تسور، إلى طلب إجراء تعديلات ليشمل التقرير المتغيرات التي فرضتها الحرب، ما من شأنه أن يمنح صورة أكثر دقة. ودعا بن تسور إلى تشكيل لجنة مشتركة بين التأمين الوطني ووزارة المالية، لبحث الموضوع، والتوصل إلى حلول لضمان استمرار استقلالية التأمين الوطني ونشاطه. ووفق التقرير الحالي الذي يعتمد في حساباته على توزيع الدخل من العمل، والزيادة في الأجور، ومعدل دافعي أقساط التأمين، وتوقعات أسعار الفائدة التي يتلقاها التأمين الوطني على استثمارات الدولة في السندات وتوقعات بنك إسرائيل المركزي بشأن معدلات البطالة، تبين أنه اعتباراً من عام 2023 يتوقع أن تكون المصروفات أعلى من الإيرادات.

واعتباراً من عام 2030، يتوقع أن تضطر المؤسسة إلى السحب من صندوق الادخار التابع للمؤسسة، وفي عام 2036، يتوقع أن يتم استنزاف أموال الصندوق تماماً، ومن دون تمويل إضافي أو إعادة الأموال المأخوذة إلى خزانة الدولة، لن تتمكن الهيئة من دفع التزاماتها كاملة، ويؤدي إلى إفلاسها.

وفي السابق كانت تقديرات إفلاس مؤسسة التأمين تذهب إلى عام 2044، إلا أنه جرى تبكير توقعات الانهيار ثماني سنوات في ظل الإنفاق المتزايد على الإعاقة وبدلات التمريض ورفع سن التقاعد وارتفاع معدلات الشيخوخة في المجتمع الإسرائيلي، فضلاً عن تراكمات جائحة فيروس كورونا وزيادة قيمة المدفوعات بصورة أعلى من الإيرادات، ما سيدفع الحكومة الإسرائيلية إلى سحب الأموال من صندوق الادخار التابع للمؤسسة، وفق ما نقل موقع «والا» الإسرائيلي.

بدوره، قال موتي فرانكل الخبير الاكتواري في مؤسسة التأمين في تقرير قدمه للجنة المالية في الكنيست، وفق ما نقلت صحيفة كالكاليست: «يمكن أن تكون هذه زيادة في أقساط التأمين للموظفين أو أصحاب العمل، أو تغييراً نحو الأسوأ من خلال تشديد شروط الاستحقاق أو تقليل مبلغ المزايا التي يستفيد منها الإسرائيليون»، وذلك «لتأجيل نقطة عدم الاستدامة المالية المتوقعة». وفي تحليل منفصل نشرته «كالكاليست»، أمس الأحد، فإن المؤشرات التي كشفت عنها مؤسسة التأمين الوطني تظهر أن أهم أداة للرفاه الاجتماعي في إسرائيل، معرضة لخطر كبير. ولفت إلى أن ادعاء وزارة المالية المستمر بأنه في حالة حدوث عجز في التأمين الوطني، فإن الدولة ستدفع بدلاً منه بموجب القانون، لا يمكن أن يطمئن الإسرائيليين، خاصة إذا كانت الفجوة بين الإيرادات والمصروفات تبلغ عشرات المليارات من الشواكل، مضيفة أن الحكومة ستخفض حينها المخصصات كما فعلت بالفعل في المراسيم التي فرضها وزير المالية بنيامين نتنياهو في عام 2003 إبّان حكومة شارون الائتلافية.

نقطة أخرى يجب أن تثير القلق، وفق التحليل، هي أنه خلال أزمة كورونا وحرب غزة أصبح من الواضح أن التأمين الوطني هو أحد الهيئات الوحيدة في إسرائيل التي تعمل في أوقات الأزمات، لافتاً إلى دوره عندما ارتفع عدد العاطلين عن العمل بسبب الجائحة الصحية إلى 1,2 مليون شخص دفعة واحدة. ولفت إلى أنه في ظل تداعيات الحرب فإن دور المؤسسة يزداد أهمية، وتعرضها للإفلاس يضر مختلف الطبقات، مضيفة أن الخوف من إفلاس المؤسسة خلال 12 عاماً ليس طويل الأمد، بل قصير الأمد جداً في بلد يتجاوز متوسط العمر المتوقع فيه 80 عاماً. وقال زفيكا كوهين، القائم بأعمال المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني، إن «أزمة كورونا والحرب الصعبة التي نعيشها تزيد من الحاجة إلى مؤسسة مثل التأمين الوطني التي توفر الاستجابة لضحايا الأعمال العدائية والعاطلين عن العمل وكبار السن، أولئك الذين يمرضون، وأولئك الذين يتلقون دعماً للدخل وأكثر من ذلك». وفي خلفية الأزمة هناك تغييرات ديموغرافية، فارتفاع متوسط العمر المتوقع يعني تغيراً سلبياً في النسبة بين السكان الذين يولدون دخلاً للتأمين الوطني والسكان الذين يستهلكون المزايا.

بات الإسرائيليون على موعد مع سنوات مقبلة ليست بالقليلة، عنوانها المزيد من الضرائب وتقليص النفقات الاجتماعية وسداد أعباء الديون التي جرى الحصول عليها لتمويل آلة الحرب. وبجانب تخصيص عشرات مليارات الشواكل الإضافية لجيش الاحتلال، من المقرر أن يتم خفض الإنفاق على بنود الرعاية الاجتماعية، الذي كان سخياً لفترة طويلة في إسرائيل، وفق تقرير لمجلة إيكونوميست البريطانية نشر في وقت سابق من مارس/آذار الجاري.

وتضرب الحرب معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية. بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2023، انكمش الاقتصاد الإسرائيلي بنحو 20% على أساس سنوي، مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، أي أكثر من ضعف الانكماش الذي توقعه بنك إسرائيل المركزي. وفي الفترة نفسها، كان أكثر من 750 ألف شخص، أو سدس القوة العاملة، عاطلين عن العمل، وكثير منهم من جنود الاحتياط أو الذين تم إجلاؤهم من المستوطنات والمناطق القريبة من قطاع غزة الواقعة في مرمى المقاومة الفلسطينية جنوباً أو المناطق الشمالية مع الحدود اللبنانية التي تشهد اشتباكات مع حزب الله. وفي فبراير/شباط الماضي، خفضت وكالة «موديز» العالمية التصنيف الائتماني لإسرائيل للمرة الأولى على الإطلاق، ما أثار تساؤلات كثيرة حول قدرة إسرائيل على تحمل تكاليف استمرار الحرب لفترة أطول.

الاضرار الناجمة عن الحرب ترهق اصباء مؤسسة التامين الإسرائيلية (Getty)

الاقتصاد انكمش بنحو 20% على أساس سنوي في الربع الأخير من 2023

ديون لتمويل الحرب

أصدرت حكومة بنيامين نتنياهو في وقت سابق من مارس/آذار الجاري سندات دولارية (أدوات دين) بقيمة 8 مليارات دولار، على ثلاث شرائح لآجال 5 سنوات و10 سنوات و30 سنة من أجل تمويل عجز الموازنة الآخذ في الاتساع بسبب النفقات على الحرب على قطاع غزة. وهذه هي أول صفقة من نوعها منذ اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وأكبر عملية بيع لسندات دولارية في تاريخ إسرائيل، بحسب وكالة بلومبيرغ الأميركية.

أوروبا تعاني فجوة في الإنفاق الدفاعي بـ61 مليار دولار

تعاني دول الاتحاد الأوروبي من عجز في الإنفاق الدفاعي يصل سنوياً إلى 61 مليار دولار، بينما تواجه بالأساس مشكلة في ارتفاع الديون وعجز الموازنات

لندن ـ **العربي الجديد**

يحتاج الأعضاء الأوروبيون في حلف شمال الأطلسي إلى 56 مليار يورو (61 مليار دولار) إضافية سنوياً لتحقيق هدف الإنفاق الدفاعي للحلف، بينما تعاني العديد من دول الاتحاد الأوروبي من عجز في ميزانياتها وارتفع كبير في مستويات الديون. وأظهر بحث أجراه معهد «إيفو الإنفاق» أن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الـ32 في الحلف، الذي تقوده الولايات المتحدة لتعزيز الإنفاق الدفاعي ردا على الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا، تعمل على تأجيج الضغوط على الميزانية في أوروبا. في وقت يخيّم الانخفاض على النمو الاقتصادي، وتعمل العديد من البلدان على تشديد خططها المالية. ويقول الاقتصاديون إن هذا سيجعل من الصعب على العديد من الدول سد الفجوة التمويلية من أجل تحقيق هدف الناتو، المتمثل في وصول الإنفاق الدفاعي إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

أكبر عجز من حيث القيمة كان في ألمانيا، التي أنفقت في العام الماضي 14 مليار يورو (15,26 مليار دولار) أقل من اللازم للوفاء بالمؤشر، وفقا لما نقلته صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس الأحد. لكن برلين نجحت في تقليص هذه الفجوة إلى النصف في العقد الماضي، بعد تعديلها بما يتناسب مع التضخم، وتخطط لسدها بالكامل هذا العام. وكان العجز الأوروبي الأكبر التالي هو 11 مليار يورو (11,99 مليار دولار) في إسبانيا، و10,8 مليارات يورو في إيطاليا، و4,6 مليارات يورو (5,01 مليارات دولار) في بلجيكا. وكانت هذه الدول الثلاث من بين ست دول في الاتحاد الأوروبي تجاوزت ديونها 100% من ناتجها المحلي الإجمالي العام الماضي.

كما تعاني إيطاليا من أحد أعلى عجز في الميزانية في الكتلة بنسبة 7,2%، ومن المتوقع أن ترتفع تكاليف الفائدة إلى ما يزيد عن 9% من الإيرادات الحكومية هذا العام. وقال مارسيل شليبر، الخبير الاقتصادي في معهد إيفو: «البلدان التي تعاني من مستويات ديون مرتفعة وتكاليف فائدة مرتفعة ليس لديها مجال كبير لجمع المزيد من الديون، وبالتالي فإن الطريقة الحقيقية الوحيدة للقيام بذلك هي خفض الإنفاق في مجالات أخرى». وأضاف: «هذا ليس بالأمر السهل، كما رأينا عندما حاولت ألمانيا خفض الدعم عن الديزل الزراعي، وخرج المزارعون للاحتجاج». واعترف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميللر، في وقت سابق من مارس/آذار الجاري، بوجود «تحسّن» في جهود الاتحاد الأوروبي لجعل جميع أعضاء الناتو يصلون إلى عتبة الـ2%.

أميركا تحملت ثلثي الإنفاق الدفاعي للناتو البالغ 1,3 تريليون دولار

من الناتج الإجمالي على الإنفاق الدفاعي. ولطالما أرادت واشنطن أن تنفق أوروبا المزيد على دفاعها. وكانت هذه القضية هي الشغل الشاغل لدونالد ترامب، سواء كرئيس أو كمرشح للانتخابات المقررة نهاية هذا العام. وفي فبراير/شباط الماضي، قال ترامب إن روسيا يمكنها أن تفعل «ما تشاء» لأعضاء الناتو الذين فشلوا في تحقيق أهداف الإنفاق، مما أثار مخاوف بشأن مستقبل الحلف إذا أعيد انتخابه في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. في العام الماضي، كان ثلثا إجمالي الإنفاق الدفاعي لحلف الناتو، البالغ 1,2 تريليون يورو (حوالي 1,3 تريليون دولار)، من الولايات المتحدة، أي أكثر من ضعف الـ361 مليار يورو (393,5 مليار دولار) التي أنفقتها دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والنرويج مجتمعة.

ومن المقرر أن تؤدي القواعد المالية الجديدة للاتحاد الأوروبي، والتي سيتم تطبيقها اعتباراً من العام المقبل، إلى مزيد من التخفيضات في الميزانية؛ حيث تسعى الدول إلى الالتزام بحد 3% للعجز السنوي، وعتبة 60% للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تخرق كل من 10 دول في الكتلة حدّ العجز السنوي، الأمر الذي قد يؤدي، على الأرجح، إلى فرض عقوبات من قبل المفوضية الأوروبية. ولكن خلال المفاوضات التي انتهت العام الماضي، نجحت بولندا ودول البلطيق وإيطاليا في تنظيم حملة للتعامل مع الإنفاق الدفاعي بشكل أكثر إيجابية بموجب القواعد الجديدة. ولذلك، فإن اللجنة سوف تنظر إلى الإنفاق العسكري، باعتباره عاملاً مخففاً عند تقييم ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراءات ضد البلدان التي تنتهك حد العجز السنوي. وفي بولندا، من المقرر أن تنفق خلال العام الجاري 2024 أكثر من 4% من إجمالي ناتجها المحلي على الدفاع، وهو أعلى مستوى بين أعضاء حلف شمال الأطلسي.

ألمانيا أنفقت 15,2 مليار دولار على الدفاع في العام الماضي (Getty)

أميركا تحذّر من الاعتراض على رسوم الصلب

نيويورك ـ **العربي الجديد**

حذرت الولايات المتحدة الأميركية الاتحاد الأوروبي من الإقدام على إعادة فتح قضية في منظمة التجارة العالمية ضد واشنطن، بشأن نزاع رسوم الصلب والألمنيوم التي فرضتها أميركا في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب. وأخبرت الممثلة التجارية الأميركية كاثرين تاي، نظراءها في مجموعة الدول السبع، في فبراير الماضي، أنه إذا قدّم الاتحاد الأوروبي الشكوى، فإن ذلك ستكون له عواقب على جهود إصلاح وإحياء نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ عن دبلوماسيين ومسؤولين أوروبيين على دراية بالمناقشة. وأضافوا أن الولايات المتحدة ستقدّم تعاونها مع الاتحاد الأوروبي بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية بناءً على إجراءات التكتل. تشير تعليقات تاي إلى أن العلاقات التجارية عبر الأطلسي لم تتحسن منذ تولي الرئيس جو بايدن منصبه. وأشعل ترامب حرباً تجارية مع أوروبا عندما تولى منصبه، مما أدى إلى فرض رسوم جمركية على واردات إلى بلاده بعشرات مليارات الدولارات، لكن بايدن اختار منذ ذلك الحين عدم إلغاء بعض إجراءات ترامب، مما أثار غضب حلفائه الأوروبيين.

ورفض متحدثون باسم مكتب الممثل التجاري الأميركي والمفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، التعليق، وفق بلومبيرغ، على تصريحات الممثلة التجارية الأميركية. وكان الهدف من تعليقات «تاي» تقديم المشورة للاتحاد الأوروبي، بشأن تداعيات استئناف شكوى منظمة التجارة العالمية ضد الدوائر الانتخابية الأميركية، وليس المقصود منها التهديد بالإجراء الذي سيتخذه الممثل التجاري الأميركي، وفقاً لمسؤولي إدارة بايدن المطلعين على المحادثة.

وبدأ الصراع التجاري عندما فرض ترامب رسوماً على الصلب والألمنيوم الأوروبيين، بحجة مخاوف تتعلق بالأمن القومي، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى الرد بإجراءات تقييدية خاصة به. وانضمت الكتلة إلى قضية منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة في عام 2018، ثم توصل الاتحاد الأوروبي إلى هدنة مؤقتة مع إدارة بايدن في عام 2021. جزء من تلك الهدنة، ألغت الولايات المتحدة إجراءاتها بشكل جزئي، وقدمت مجموعة من حصص التعريفات الجمركية التي يتم بعدها تطبيق الرسوم على المعادن، من ناحية أخرى، جمّد الاتحاد الأوروبي كافة إجراءاته التقييدية. وقد أدى ذلك إلى خلق وضع غير متوازن، وفقاً للاتحاد، حيث دفع المصدرون في التكتل أكثر من 350 مليون دولار سنوياً كرسوم جمركية. وقال الدبلوماسيون الأوروبيون الذين تحدثوا، بشرط عدم الكشف عن هوياتهم، إن تصريحات «تاي» لم تفاجئ الأوروبيين؛ لأن الولايات المتحدة، من وجهة نظرهم، لم تظهر استعدادها للتحلي بالمرونة بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية. وجرت المناقشة قبل أسابيع في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في أبوظبي. وكانت المفوضية قد أبلغت الدول الأعضاء في أواخر العام الماضي أنها تدرس إعادة فتح قضية ضد الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية، لكن هذه الفكرة كانت تفتقر إلى دعم واسع بين الدول الأعضاء، حسبما ذكرت بلومبيرغ في ذلك الوقت. وكانوا حذرين من إثارة نزاع جديد مع واشنطن، في ظل السياق الجيوسياسي الحالي.

الأوروبيون دفعوا 350 مليونا سنويا كرسوم على الصلب والألمنيوم

إدارة بايدن أبقت على الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب (Getty)

رؤية

مصر وباكستان على أبواب صندوق النقد من جديد

احمد ذكر الله

تشير التجارب الاقتصادية لمعظم الدول التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي إلى الفشل في الاستغناء عن الاقتراض، بل ونلحظ أنها أصبحت أكثر عرضة للإفلاس، على الرغم من التكلفة الاقتصادية الباهظة الناجمة عن التطبيق الصارم لاشتراطات الصندوق وفي مقدمتها تخفيض عملاتها الوطنية وتخفيض الواردات والسيطرة على التضخم وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة، وغيرها من الإجراءات التي لا تزال تمثل روشتة تطبقها الدول التي تذهب مضطرة نحو الصندوق بغية الإفلات من أوضاعها الاقتصادية المتردية. وبداية نشير إلى أن نشأة الصندوق هدفت لتحقيق التوازن الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه تحول سريعا نحو علاج الاختلالات النقدية والمالية قصيرة الأجل، ومع مرور الوقت زادت تدخلاته مع اقتصادات الدول النامية، ولم تشر أدبيات الصندوق من بعيد أو من قريب إلى اهتمامه بعمليات التنمية الشاملة وإحداث تغييرات اقتصادية هيكلية متوسطة أو بعيدة المدى، ولذلك فانه من الطبيعي ألا يكترث الصندوق كثيرا بمشكلات الفقر وتوزيع الدخل أو صرخات الجماهير جراء تنفيذ اشتراطاته.

ومؤخراً، هناك ملاحظة جلية تتمثل في انفتاح الصندوق على تقديم عدة قروض لمجموعة من الدول طالما تعنت معها كثيرا خلال العامين الماضيين، بل جاهر كبار مسؤوليه بالحديث عن تخلف تلك الدول عن الالتزام بتنفيذ اشتراطات الصندوق، وبلغ الأمر أن أوقف الصندوق استمرار تدفق دفعات قروض تم الاتفاق عليها فعليا، بل وسدد الصندوق دفعة أو أكثر من دفعاتها.

إسلام اباد تطلب 6 مليارات جديدة

يوم 23 فبراير/شباط الماضي نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مسؤول باكستاني قوله إن بلاده تعتزم طلب قرض جديد من صندوق النقد الدولي بقيمة 6 مليارات دولار على الأقل. ووفق المسؤول، يهدف القرض الجديد لمساعدة الحكومة القادمة على سداد ديون قديمة للصندوق، فيما من المتوقع أن تبدأ المحادثات مع الصندوق خلال مارس/آذار أو أبريل/نيسان. وفي يوليو/ تموز من العام الماضي أقر مجلس صندوق النقد الدولي تقديم حزمة إنقاذ بمبلغ 3 مليارات دولار لباكستان، وتسلمت دفعة أولية منها بمبلغ 1,2 مليار دولار، على أن يدفع المبلغ المتبقي خلال الأشهر التسعة المقبلة، بمعنى أنه كان من المفترض أن تكون باكستان تسلمت 1,8 مليار دولار تمثل بقية القرض المتفق عليه بحلول شهر مارس الجاري تقريباً، وهو الأمر الذي لم يحدث. وفي منتصف يناير/ كانون الثاني الماضي وافق مجلس إدارة الصندوق على الإفراج عن نحو 700 مليون دولار لباكستان، ليصل مجموع ما أفرج عنه من مبالغ بموجب الاتفاق إلى 1,9 مليار دولار فقط بحسب ما ذكره صندوق النقد في بيان. الأمر الذي يعني استمرار تلكؤ الصندوق كل تلك الفترة الماضية في الإفراج عن شرائح القرض عبر مراجعات مطولة على الرغم من إقرار الصندوق في بداية البرنامج حاجة الاقتصاد الباكستاني الماسة للقرض خاصة في ظل تآكل احتياطي النقد الأجنبي للبلاد الذي لم يعد يكفي إلا لتغطية واردات شهر واحد فقط. وفي الحقيقة أن هذا التلكؤ في الدفع، علاوة على كونه يبدو غريبا إلا أنه يدفع إلى القراءة المتأنية لحيثيات الإفراج عن الدفعة المتأخرة حيث قالت نائبة المدير العام للصندوق أنطوانيت مونسيو سايبه في بيان إن باكستان أحرزت تقدما في إطار البرنامج، الأمر الذي ساهم كثيرا في استقرار الاقتصاد وسوق الصرف إثر صدمات كبيرة، وأضافت «تتوافر راهنا مؤشرات إلى ازدياد النشاط وتراجع في الضغوط الخارجية»، وأن الوضع المالي تعزز مع تحسن الاحتياطي الخارجي ومعدل فائدة «مستقر عموما». وفي الحقيقة أن هذا التلكؤ في الدفع يدفع إلى القراءة المتأنية لحيثيات الإفراج عن الدفعة المتأخرة حيث قالت نائبة المدير العام للصندوق أنطوانيت مونسيو سايبه في البيان إن باكستان أحرزت تقدما في إطار البرنامج الأمر الذي ساهم كثيرا في استقرار الاقتصاد إثر صدمات كبيرة، وأضافت «تتوافر راهنا مؤشرات إلى ازدياد النشاط وتراجع في الضغوط الخارجية»، وأن الوضع المالي تعزز مع تحسن الاحتياطي الخارجي ومعدل فائدة «مستقر عموما». ويبدو حديث الصندوق في هذا الصدد متناقضا إلى حد كبير، فمعدل النمو في باكستان المتوقع أقل من 2% فقط عن العام الحالي، ولا يزال معدل التضخم مرتفعاً حيث بلغ 29,7% خلال سنة عند نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي بحسب مكتب الإحصاءات في البلاد، وعلى الرغم من توقع صندوق النقد انخفاض التضخم فإن تطبيق تعليمات الصندوق أدت إلى حدوث زيادات حادة في أسعار الطاقة، ومن المنطقي أن تتشارك مع الضعف المستمر للروبية الباكستانية في الإبقاء على الضغوط التضخمية مرتفعة. باختصار فإن توقف الصندوق عن الالتزام باتفاقه ثم عودته للدفع مرة أخرى لا علاقة له تقريبا بالأوضاع الاقتصادية، وربما يعود في الأساس إلى أدوار سياسية، ويؤكد ذلك ما نشر مؤخرا عن اقتراب الاتفاق على قرض جديد بقيمة 6 مليارات دولار، عموما يمكن القول إنه من المؤكد أن قروض الصندوق لم ولن توفر تنمية اقتصادية حقيقية يمكن من خلالها انطلاق الاقتصاد الباكستاني نحو آفاق أكثر استدامة، كما أنها لن تكون المرة الأخيرة التي تقف باكستان فيها على أبواب الصندوق للاقتراض.

زيادة القرض الممنوح لمصر

حصلت مصر على 3 قروض من صندوق النقد خلال الفترة 2016-2021، ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تمت الموافقة على قرض بقيمة 12 مليار دولار، يصرف على شرائح تمتد لست سنوات، كذلك، حصلت على حزمة تمويلية مع بد، جائحة كورونا بقيمة 8 مليارات دولار، منها 2,8 مليار من خلال أداة التمويل السريع، كدفعة واحدة، ولحقتها الحزمة الثانية في يونيو/حزيران 2020، كما حصلت مصر على قرض بقيمة 5,2 مليارات دولار، ضمن برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني، على مدار 12 شهرا عبر 3 شرائح. كما يعود تاريخ الاتفاق على البرنامج المتعثر بين مصر وصندوق النقد إلى نهاية ديسمبر 2022، حيث وافق الأخير على تقديم 3 مليارات دولار لمصر التي تتعرض لضغوط مالية قوية، في حين يُجرى 8 مراجعات لبرامجها الإصلاحية، الأولى كانت مقررة في مارس/آذار 2023، لكنها لم تتم وبناء، عليه لم تتسلم مصر الدفعتين الثانية والثالثة من القرض حتى الآن.